فواز الخالد: الإنجازات التي تحققت جديرة بالتقدير والطموحات أكبر لتعزيز أوجه الرعاية والخدمات

6

محاسبة القيادات الفاسدة بوزارة الصحة والإجابة على الأسئلة

الفضالة: على رئيس الوزراء تنفيذ طلبين إن كان لا يريد اعتلاء المنصة

◆ 750 مليون دينار طارت من وزارة الصحة ولم يحاسب أحد

دعا النائب يوسف الفضالة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الى محاسبة القيادات الفاسدة بوزارة الصحة والإجابة على الأسئلة التي وجهها اليه، او انتظار اعتلاء منصة الاستجواب. وقال الفضالة في تصريحات للصحافيين أمس : منذ حملتي الانتخابية تحدثت عن الهدر في المال العام بوزارة الصحة بسبب الفاسدين، وسؤالي البرلماني الأول كان من نصيب الصحة واضاف: لم يتم الرد على الأسئلة.. كان من ضمنها مدى صحة ارسال مرضى للعلاج بالخارج على نفقات خاصة وهل تم تحصيل هذه الأموال؟»

وزاد الفضالة: لدي تقرير لديوان المحاسبة يثبت فساد الصحة ويتهم أعضاء في المجلس وآخرين بملف العلاج بالخارج، وما أمكن حصره 6454 حالة». وتابع:»: لا ألوم الناس التي باتت تربط الاستجوابات بالمساومات، لأنها تعودت على ممارسة نيابية غير شريفة».

وأوضح الفضالة: «أنا لا أنتمي إلى أي تيار.. وأطمّن الجميع بأن استجوابي رئيس الوزراء ليس هدفه صفقات أو غير ذلك». وأكد أنه دخل المجلس «نظيفا وسأخرج منه كذلك وليس لي أي مصلحة أو شخصية مع أحد فعندما وجدت تجاوب وزير الصحة معي تعاونت معه».

ورأى أن «الدولة العميقة بدأت تتحرك لحماية الفاسدين وحسب معلوماتي فإن وزير الصحة رفع أسماء لمحاسبتهم، والمفاجأة بأن طلبه رفض وحاولوا ايقافه». وأوضح أنه»على رئيس الوزراء تنفيذ طلبين إن كان لا يريد اعتلاء المنصة.. محاسبة القيادات الفاسدة بوزارة الصحة والإجابة على الأسئلة».

وشدد على أن «رسالتي لأهل الكويت بأن الأمانة التي حملوني إياها ثقيلة وإن شاء الله لن أخذلكم». لافتا الى أن 750 مليون دينار طارت من وزارة الصحة ولم يتم محاسبة أحد.. وسأواجه الفاسدين إلى أبعد مدى».

يوسف الفضالة

سمو الشيخ جابر المبارك

«الأولويات» ناقشت قضية اللوائح التنفيذية التي لم تنجز ولم يتم نشرها

الدلال: سنضغط من أجل مناقشة قانوني الجنسية والانتخابات في الجلسة المقبلة

◆ إدراج تعديل قانون الأحداث ومناقشة موضوع «خور عبدالله» بالإضافة إلى مناقشة برنامج عمل الحكومة

ربيع سكر

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية أمس الأولويات النيابية والحكومية لجلسات مجلس الأمة المقبلة بحضور كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ووزير العدل وزير الدولة لشؤن مجلس الأمة د. فالح العزب وقال عضو اللجنة النائب محمد الدلال عقب انتهاء اجتماع اللجنة في تصريح للصحفيين، ان اللجنة عقدت اجتماعين، الاول ضم كل من الوزراء العبدالله والصبيح والعزب، وتضمن مناقشة جدول اعمال الجلسة القادمة والمقرر عقدها في 7 مارس والجلسة التي تليها، موضحا ان تم الاتفاق مبدئيا على ادراج تعديل قانون الأحداث ومناقشة موضوع «خور عبدالله»، بالاضافة الى مناقشة برنامج عمل الحكومة، وهو أمر مرهون باعتماد رئيس مجلس الأمة ومكتب المجلس لجدول اعمال الجلسة المقبلة بشكله النهائي.

وبين الدلال ان هناك احتمال اضافة بنود اخرى على جدول اعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة بحسب التقارير الواردة من اللجان البرلمانية، مستدرك بالقول: ان مهلة الشهرين التي وضعها المجلس لمناقشة قانوني الجنسية والانتخابات ستنتهي في 28 الشهر الجاري، ومن المفترض ان تعرض على جلسة مجلس الامة المقبلة الموافق 7 مارس، وان لجنة الاولويات تحاول ان تضغط على لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية لإنهاء التقرير وادراجه على الجلسة المقبلة.

وفيما يخص الاجتماع الثاني للجنة الاولويات، اوضح الدلال ان اللجنة تابعت مع الوزير العبدالله وعدد من ممثلي الجهات الحكومية المعنية مناقشة قضية اللوائح التنفيذية التي لم تنجز ولم يتم نشرها للقوانين النافذة ومنها الديوان الوطني لحقوق الانسان والخطوط الجوية الكويتية بالإضافة الى بعض اللوائح في الهيئة العامة للبيئة وحقوق الملكية الفكرية، مبينا ان بعد مناقشة الوزير العبدالله وممثلي الجهات المعنية للإجراءات وعدوا بإنجاز اللوائح بأسرع وقت ممكن، وكشفوا ان بعضها هذه اللوائح جاهزة وبانتظار اعتماد من قبل ادارة الفتوى التشريع، مستدرك بالقول: ان يفترض في العديد من اللوائح ان تنجز في الفترة القانونية المحددة لها، مضيفا «مهمتنا في القادم من الايام استدعاء بقية الجهات الحكومية الاخرى لاصدار بقية لوائح القوانين حتى يتم تنفيذ القوانين بأحسن صورة ممكنه».

محمد الدلال

استفسر عن مالك الحساب والبلاغات المقدمة ضده وإجراءات «الداخلية»

الفضل يسأل الجراح عن صاحب حساب إخباري يسيء لنواب مجلس الأمة

أحمد الفضل

الشيخ خالد الجراح

وجه النائب أحمد الفضل سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ، حول مغرد وافد يسيئ لنواب مجلس الامة. وقال في سؤاله: صدر مؤخرا قانون تنظيم العمل الاعلامي الالكتروني من خلال اصدار تراخيص مزاولة العمل الصحافي عن طريق وزارة الاعلام حتى لا تكون العملية غير منظمة فبالتالي حتى يضمن المراقب الحكومي عبر إدارة المباحث الالكترونية عن صحة ناقل الخبر ومصدره، الا انه هناك حسابا اخباريا يقوم بنشر أخبار كاذبة وغير معلومة المصدر ومستمر بذلك ويقوم كذلك بالطعن بذمم نواب الامة المختارين من قبل الشعب الكويتي ويقوم أيضا بتأليب أطراف على شيوخ ابناء الأسرة ويقوم أيضا بمهاجمة وزراء ورموز الدولة ويعمل على زعزعة أمن البلد واستقراره عبر إثارة النعرات الطائفية ونشر الأخبار الكاذبة.

وأضاف : لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: هل قامت وزارة الداخلية في شقها الأمني بالبحث عن الحسابات التي تثير الفتنة وتنشر الأكاذيب وتسعى لتقويض هيبة البلد واستقراره؟ إن كانت الإجابة بالإيجاب فكم عدد تلك الحسابات؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتموها بحقهم. ومن يملك الحساب المعني؟ ومن يديره؟ يرجى بيان الاسم والجنسية.

وهل استدلت وزارة الداخلية عبر ادارة مباحث الجرائم الالكترونية عن جنسية مشغل الحساب المذكور؟ ان كانت الاجابة بالإيجاب، يرجى بيان جنسية مالك الحساب. فإن كان غير كويتي الجنسية فما السند القانوني لإقامته؟ وكم عدد البلاغات المرفوعة على الحساب؟ وما مصير تلك البلاغات؟

وهل تم صرف جواز مادة (17) لأي شخص له علاقة بالحساب؟ إن كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان تاريخ الصرف وبأي دول تم استخدامه. ومتى باشرت ادارة المباحث الالكترونية في البحث عن مصدر الحساب المذكور وتتبع اخباره؟ ومتى كانت اخر مرة تم البحث عن الحساب المذكور اعلاه؟ يرجى بيان ذلك بشكل تفصيلي مع نتائج البحث وما آلت إليه؟ وهل تم استدعاء صاحب أو من يديره والتحقيق معه اجرائيا؟

وفي وقت سابق ، قال النائب أحمد نبيل الفضل: «ها قد مرت المدة التي منحناها لوزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ، للتعامل مع الوافد الذي يدير حساب المجلس ويسيئ لرموز البلد والوزراء وأعضاء مجلس الأمة بيد، ويوقع العقود مع الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة بيد اخرى، فتنتفخ جيوبه من شتم الكويتيين وهو ليس منهم» وتابع: «عموما.... غدا السؤال البرلماني يوصلك، والحساب بعد الأعياد معاليك».

تكلفة استئجار مقر «حماية المنافسة» 168 ألف دينار سنويا بينما المقدر 72 ألف دينار

عبدالصمد: تكلفة دعم المواد التموينية 275 مليون دينار

عدنان عبد الصمد

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبد الصمد أن «تكلفة دعم المواد التموينية بلغت 275 مليون دينار»، مشددا على «أهمية حسم موضوع الخلاف فيما بين ديوان المحاسبة ووزارة التجارة حول قانونية خضوع عقود التموين للديوان».

وفي تصريح عقب اجتماع اللجنة لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التجارة والصناعة للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات الجهات الرقابية، أضاف عبدالصمد: «كما يجب معالجة الاستحقاقات المالية للمنطقة الحرة والتي كانت تسجلها الهيئة العامة للصناعة بحسابات خارج الميزانية والمقدرة بـ37 مليون دينار وتوزيعها وفقا للأدلة القانونية التي تحكمها وأن لا تظل معلقة إلى أجل غير مسمى».

وتابع: «كما سجلت ملاحظة على الوزارة وهي عدم عرض إحدى العقود الإعلامية على الجهاز الرقابي، كذلك عدم إسناد كثير من الخدمات الإعلامية لوزارة الإعلام فيما يخص إعلانات الشركات المساهمة والتوظيف، والطبع خارج مطبعة وزارة الإعلام دون كتب اعتذار من المطبعة، كذلك قصور في حفظ الحقوق المالية للوزارة في بعض تعاقداتها مع الغير».

وبين «كما يجب أن يكون لوزارة المالية دور أكبر في ترشيد تكلفة استئجار المباني الحكومية بعد تزايد الجهات الحكومية الراغبة بالتأجير بأحد الأبراج العقارية الفاخرة ومنها جهاز حماية المنافسة الذي بلغت تكلفة استئجاره 168 ألف دينار سنويا، في حين أن المقدر له في الميزانية كان بنحو 72 ألف دينار».

وأضاف: «كما بلغت تكلفة الدراسات الاستشارية للجهاز حماية المنافسة 488 ألف دينار رغم أن المعتمد له 300 ألف دينار، ووجود تساؤلات عن مدى مواءمة تلك الدراسات والتي كانت حول تحسين مزادات سوق السمك وسوق الفاكهة والخضار».

وشدد اللجنة على «ضرورة إنشاء إدارة للتدقيق الداخلي وتفعيلها لاسيما وأن عدد المخالفات المالية التي سجلها جهاز المراقبين الماليين كثيرة جدا وتتزايد».

الحريتي مرة أخرى للعدساني: اختبأت ولم تواجهني.. واترك الحكم للشعب

قال النائب السابق حسين الحريتي مخاطبا النائب رياض العدساني: «أترك الحكم للشعب الكويتي الذي يميّز بين الصادق وغير الصادق» وتابع: «انا حضرت الى المجلس بموعدنا المحدد من قبل والمعلن بنشرات الأخبار وكل وسائل الاعلام الحر والذي انت تعلم عنه يا رياض ولكنك اختبأت ولم تواجهني»

واضاف :»اذا كنت تملك قرينة او دليلا في موضوع الايداعات المليونية، فإن واجبك يحتم عليك ان تقدمه الى النائب العام وليس التكسّب السياسي وابراء ذمة امام ناخبيك بطمس الحقائق أو الاختباء بالمكاتب المغلقة... رفعت الاقلام وجفت الصحف» !

من جانبه قال النائب رياض العدساني ان الباب لم يغلق في الايداعات والأهم من كل شيء الآن إقرار قانون تعارض المصالح، مؤكدا استعداده لرفع الحصانة عن نفسه عند رفع قضية ضده بخصوص هذا الموضوع.

ما أسباب رفض وجود موجهين على قائمة الانتظار؟

الدوسري: ما عدد المرشحين للوظائف الإشرافية في التربية؟

وجه النائب ناصر الدوسري سؤالا الى وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس حول الوظائف الاشرافية وقال في سؤاله: نما إلى علمي بأن وزارة التربية ومن خلال الوكيل المساعد للتعليم العام قد أصدر تعميما بتاريخ 25/ 12/ 2016 بشأن الترشيح لوظيفة موجه فني أول لمادة الرياضيات وقد إشار التعميم المذكور أن لاتقل سنوات الخبرة عن 8 سنوات بوظيفة موجه فني حتى تاريخ 29/ 12/ 2016. وكان عدد المتقدمين للترشح حسب الإعلان الأول 20 مرشح وفي تاريخ 8/ 1/ 2017 أصدر الوكيل المساعد للتعليم العام تعميما جديدا يقتضي بتعديل شرط سنوات الخبرة إلى 7 سنوات بوظيفة موجه فني وتم إضافة 3 مرشحين.

لذا يرجى إفادتنا عن عدد الأماكن الشاغرة لوظيفة موجه فني أول لمادة الرياضيات. وعدد الموجهين الفنيين الذين أبدوا رغبتهم للترشح حسب التعميم الأول. وهل عدد المترشحين للمنصب حسب التعميم الأول يفوق عدد الأماكن الشاغرة للوظيفة المذكورة. والأسباب التي دعت الوكيل المساعد للتعليم العام إلى تعديل التعميم. وتابع : يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية للموجه الفني العام للرياضيات مع التدرج الوظيفي. وتزويدي بالسيرة الذاتية للمرشحين الذين تم اختيارهم مع التدرج الوظيفي والأسباب التي دعت لاستبعاد الكفاءات من ذوي الخبرة والمماطلة لأكثر من اسبوع في اعلان نتائج المجتازين مقابلة موجه أول وجميع التوجيهات من التخصصات الأخرى قامت بوضع قائمة انتظار لموجه اول من المجتازين ليكون هناك استقرار على مدى سنوات في هذا المنصب.

وما الاسباب في رفض وجود موجهين على قائمة الانتظار خاصة مع وجود مجموعة من المحالين للتقاعد ممن اتمو 34 سنة بما فيهم الموجهة العامة؟ وما سبب اختيار احد المرشحين كموجه اول رغم سنوات خبرته اتم الـ 34 سنة؟